الاثار الاجتماعية والاقتصادية للتهجير القسري في العراق

م.د اسراء جواد حاتم

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المستخلص

يعتبر التهجير القسري من اكثر الازمات التي تؤثر على المجتمع العراقي على مر العصور ، حيث تساهم في احداث تغييرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية عميقة, وساهمت الصراعات المسلحة، والعمليات الإرهابية، والنزاعات الطائفية، والتدخلات السياسية في تعميق هذه الظاهرة ، مما أجبر مئات الآلاف من العراقيين على مغادرة منازلهم قسرًا بحثًا عن الأمان والاستقرار.

ومن ابرز التداعيات التي يفرضها التهجير ليس فقدان السكن فقط، بل امتد تأثيره إلى تدمير النسيج الاجتماعي، حيث أدى إلى تفكك العائلات وتغيير طبيعة العلاقات بين مختلف المكونات الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وإضعاف الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم, ومع استمرار التحديات التي تواجه النازحين، يبقى التهجير القسري قضية إنسانية تتطلب حلولًا شاملة، تشمل تبني سياسات حكومية لتأمين عودة آمنة للمهجرين، واعتماد اطر دولية تعزز برامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي، لغرض تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في البلاد.

الكلمات المفتاحية

الهجرة _التهجير _التداعيات الديموغرافية _العراق _اعادة الاندماج _ التوطين _النزوح .

The Social and Economic Impacts of Forced Displacement in Iraq

Dr.Israa Jawad Hatem

Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

dr.essrajawad@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

Forced displacement is one of the most critical crises affecting Iraqi society throughout history, contributing to profound demographic, social, and economic

changes. Armed conflicts, terrorist operations, sectarian disputes, and political interventions have intensified this phenomenon, forcing hundreds of thousands of Iraqis to leave their homes in search of safety and stability.

One of the most significant consequences of displacement is not just the loss of housing but also the destruction of the social fabric. It has led to family disintegration, changes in the nature of relationships among different social groups, increased poverty and unemployment rates, and the weakening of essential services such as healthcare and education. As displaced individuals continue to face ongoing challenges, forced displacement remains a humanitarian issue requiring comprehensive solutions. These include adopting governmental policies to ensure the safe return of displaced people and implementing international frameworks that strengthen economic and social support programs to achieve social justice and sustainable development in the country.

Keywords Migration – Displacement – Demographic Implications – Iraq – Reintegration – Resettlement – Displacement.

المقدمة

عانى العراق من موجات من الهجرة والنزوح والعودة في فترات زمنية متعددة نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية من ضمنها الغزوات التي قادتها الولايات المتحدة للبلاد في عام 2003، وبشكل أكبر، العنف الطائفي في (2006–2007) وتقدم تنظيم (داعش في 2014) مما ساهم بنزوح حوالي ستة ملايين شخص وبعد الإعلان رسميًا عن انتهاء نشاط التنظيم (داعش)في أيلول (2017) تمكن حوالي (80%) من الأسر النازحة العودة إلى أماكنهم الأصلية؛ ومع ذلك، لا يزال أكثر من مليون فرد نازح داخليًا وغالبًا ما يكونون غير قادرين على العودة بسبب افتقار الفرص الاجتماعية والاقتصادية، أو الدمار الشامل للبنى التحتية , بينما وجد غالبية النازحين خلال النزاع مع داعش ملجأً مؤقتًا في مناطق أكثر أمانًا إما داخل محافظاتهم الخاصة أو داخل البلاد، بينما هاجر عشرات الآلاف من العراقيين – غالبًا عبر وسائل غير نظامية – إلى أوروبا، في محاولة للهروب من العنف والاضطهاد وطلب اللجوء ولخطورة ازمات التهجير القسري التي

مرت على العراق سوف نكتفي ببيان فترة التهجير القسري واثارها على المجتمع العراقي بعد احتلال (داعش) للعديد من المحافظات العراقية بالتفصيل أي الفترة الممتدة (2014-2017).

الإشكالية :-

تنطلق الدراسة في محاولة للإجابة عن جملة من التساؤلات والتي تتمثل بما يأتي :-

- هل اثر التهجير على استقرار المجتمع والنمو الاقتصادي.
- ماهي قدرة الدولة العراقية على مواجهة تداعيات التهجير القسري على المدى الطويل .
- هل ساهم التهجير القسري بتفكك النسيج المجتمعي، وانتشار المشكلات النفسية بين النازحين.
- هل تم استغلال النازحين لتحقيق المكاسب السياسية .
- كيف يمكن إيجاد حلول فعالة لإعادة دمج النازحين في المجتمع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

فرضية الدراسة :- إن التهجير القسري ليس مجرد أزمة إنسانية في العراق، بل هو تحدٍ شامل يؤثر على استقرار العراق ويعيق نموه الاقتصادي والاجتماعي.

هيكلية الدراسة :

تحاول الدراسة معالجة قضية التهجير القسري من خلال بيان الاطار المفاهيمي للدراسة موضوع البحث في المبحث الأول مع وصف للفترات التاريخية للتهجير القسري اما المبحث الثاني يذهب باتجاه وصف أسباب التهجير واهم التداعيات التي اوجدتها مع التركيز على أنماط العودة وإعادة الاندماج في المجتمع العراقي من خلال السياسات الحكومية وجهود التعاون الدولي لتخفيف من جهود النازحين والمهجرين داخل العراق .

منهجية الدراسة

لغرض تقديم نتائج دقيقة حول اثار التهجير القسري في العراق واقتراح حلول عملية لمواجهة تداعياته الاجتماعية والاقتصادية لضمان تحقيق تحليل شامل سيتم اعتماد منهجية علمية سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة التهجير القسري، من خلال دراسة حجمها، وأسبابها، والفئات المتأثرة بها. أما المنهج التحليلي فسيتم توظيفه لتحليل البيانات المتاحة وتفسير تأثيرات التهجير القسري على المجتمع والاقتصاد ,إضافة الى اعتماد على تقديم وصف للتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة

والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين) حول النزوح القسري في العراق التي تعد مصادر أساسية لتفسير ظاهرة التهجير القسري, واستخدام المنهج المقارن لبيان مقارنة تأثير التهجير بين مناطق مختلفة داخل العراق لفهم الفروقات في التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

المبحث الاول :- التهجير القسري "الاطار النظري– التطور التاريخي":

تمثل عملية التهجير القسري ظاهرة بشرية تتم بأساليب متعددة منها ما ينجم عن الكوارث الطبيعة (كالزلازل والفيضانات) ومنها ما يتم من خلال التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدول ويمكن بيان طبيعة مفهوم التهجير القسري من خلال ايضاح المفهوم لغة واصطلاحاً فضلا عن الذهاب في بيان البعد التاريخي لعمليات التهجير القسري

المطلب الاول :- الاطار النظري للتهجير القسري/

أولا :-التهجير القسري لغة واصطلاحا

يشير مفهوم التهجير القسري في اللغة العربية الى ترك المكان الذي يعيش فيه انسان ما ، ردحاً من الزمن مكرها او برغبته لتغيير حالة مادياً او روحياً فيجد في المكان الجديد حاجته ويطمئن على نفسه وعياله ويضع فيه اسراره[1] اما اصطلاحاً فالتهجير القسري (forcibly Displace) يرادف الترحيل او النقل القسري ، كما يلاحظ ورود العديد من المصطلحات التي تتفق من حيث الجوهرمع مصطلح التهجير القسري الانها تختلف من حيث التسميات منها الابعاد ، الترحيل ، الطرد والتي تشكل جريمة ضد الانسانية باختلاف مسمياتها[2].

اما قسراً فجاءت من (قسر) القسر القهر على الكهر قسَرَة يقسرُه قسُرا اي الاكراه على عمل [3]،ويعرف التهجير القسري هو تنقلات السكان الناتجة عن استخدام القوة او اشكال الأكراه الأخرى ضد المدينين أو

[1] – الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (425 ه) ، تحقيق صفوان عدنان داووي ، ط5 ، دار القلم ، دمشق، ١٤٣٣ هـ– ٢٠١١ ، ص 249

[2] – محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية : (نشأتها ونظامها الاساسي) مطابع روز اليوسف الجديد ، 2001 ، ص 214

[3] – الجوهري ، صحاح اللغة ، بيروت ، 1976 ، ص 2153

حرياتهم وتشمل الابعاد الواسع للسكان في اثناء النزاعات المسلحة او ضمن التبادل السكاني عند تبادل الاراضي بين الدول كوسيلة لحل النزاعات القائمة [1]

يشير التهجير القسري الى اوضاع الاشخاص الذين يغادرون منازلهم او يفرون منها بسبب الصراع او الاضطهاد او انتهاك حقوق الانسان[2] ويلاحظ ان هناك ما يقارب نحو (٦٠) مليون شخص شردوا قسراً بعد الحرب العالمية الثانية اما كلاجئين والبالغ عددهم (19,5) مليون) او نازحين ومشردين داخليا و البالغ عددهم (38,2) مليون شخص يتمكن سوى (126800) [3] ,فالهجرة القسرية تمثل شكل من اشكال الانفصال الجغرافي او المكاني المتضمن تغيير دائم لمحل الاقامة الاعتيادي بين وحده جغرافية واخرى ,أي حركة انتقال السكان من ارض تدعي منطقة الأصل الى منطقة اخرى تدعى منطقة الوصول ويتبع تلك الحركة تغيير في محل الاقامة وتختلف تلك الحركة من حيث مدى المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه .

وفقاً للمبادئ الصادرة عن الامم المتحدة يعرف الاشخاص النازحون بانهم الاشخاص او الذين كرهوا بسبب الحرب على ترك منازلهم او اماكن اقامتهم المعتادة او اضطروا الى ذلك لتفادي اثار نزاع مسلح او كوارث طبيعية من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولةاما القانون الدولي وصف التهجير القسري اخلاء غير قانوني لمجموعة من الافراد والسكان من الأرض التي يقيمون فيها وهو امر يندرج ضمن جرائم الحرب والابادة الجماعة والجرائم ضد الإنسانية . [4]

وينظرالقضاء الجنائي الى التهجير القسري جريمة ضد الإنسانية ترتكب لأبعاد مجموعة من الأشخاص عن موطنهم الأصلي الى مكان اخر لأغراض سياسة او دينية او لأغراض أخرى ويمكن القول ان التهجير

1 – وليم نجيب جورج نصار، مفهوم الجرائم ضد الانسانية في القانون الدولي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، بيروت ، 2008، ص 246

2 – جمال إبراهيم الحيدري ، جريمة ابادة الجنس البشري في ضوء القانون الجنائي الدولي ، ط1 ، مكتبة السنهوري ، بغداد، 2012 ، ص 5

3 – اصدارات محموعة البنك الدولي https://www.albank aldawi.org/ar

4)– جمال ابراهيم الحيدري ، مصدر سبق ذكره، ص 5

القسري هو عبارة عن اجبار مجموعة بشرية تعيش في حيز جغرافي معين على مغادرته الى مكان اخر سواء كان هذا المكان داخل البلاد او خارجها [1]، ويمكن بيان اشكال التهجير القسري كالاتي :-

1- **التهجير القسري المباشر** :- وهو ناتج عن اعمال العنف التي تقوم بها الدولة والجماعات مما يجبر الافراد على الفرار وترك اماكن سكناهم.

2- **التهجير القسري غير المباشر** :- ويحدث التهجير نتيجة للظروف الاضطرارية القسرية التي يعيش في ظلها الافراد مما يدفعهم للهجرة بمحض ارادتهم بعد تعرضهم لضغط قوي من جانب السلطات او تفرض عليهم الظروف الاقتصادية القاسية وذلك لتحاشي كثيراً من الاضرار والمخاطر التي قد تترتب على اتخاذ قرار البقاء [2]

3-**التهجير القسري الداخلي** :- يركز على بيان اجبار الشخص للخروج من منزله نتيجة النزاع المسلح او الكوارث الطبيعة الى مناطق داخل البلد وهي حركة ليست طوعية بل اجبارية تحدث ضمن حدود البلد[3]

4-**التهجير القسري الخارجي**: - يقصد به اكراه الافراد ودفعهم للهروب وترك منازلهم واماكن اقامتهم المعتادة داخل بلدهم واللجوء الى الدولة المجاورة [4] ويوضح مخطط رقم (1) عملية التهجير القسري

[1] – صباح حسن عزيز ، جريمة التهجير القسري ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة النهرين ، 2015 ، ص 46

[2] – عدنان ياسين مصطفى وفنار سالم عطوان ، التهجير القسري والامن الانساني ، دراسة اجتماعية ، العدد 23 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2020 ، ص 10

[3] – UNITED, NATIONS, multiling Demographic. Dick Inary, 1958, P76

[4] – ورقاء محمد رحيم، التهجير القسري واثره في التكيف الاجتماعي في العراق (مرحلة ما بعد داعش) بغداد ، 2021 ، ص 63

مخطط رقم (1)

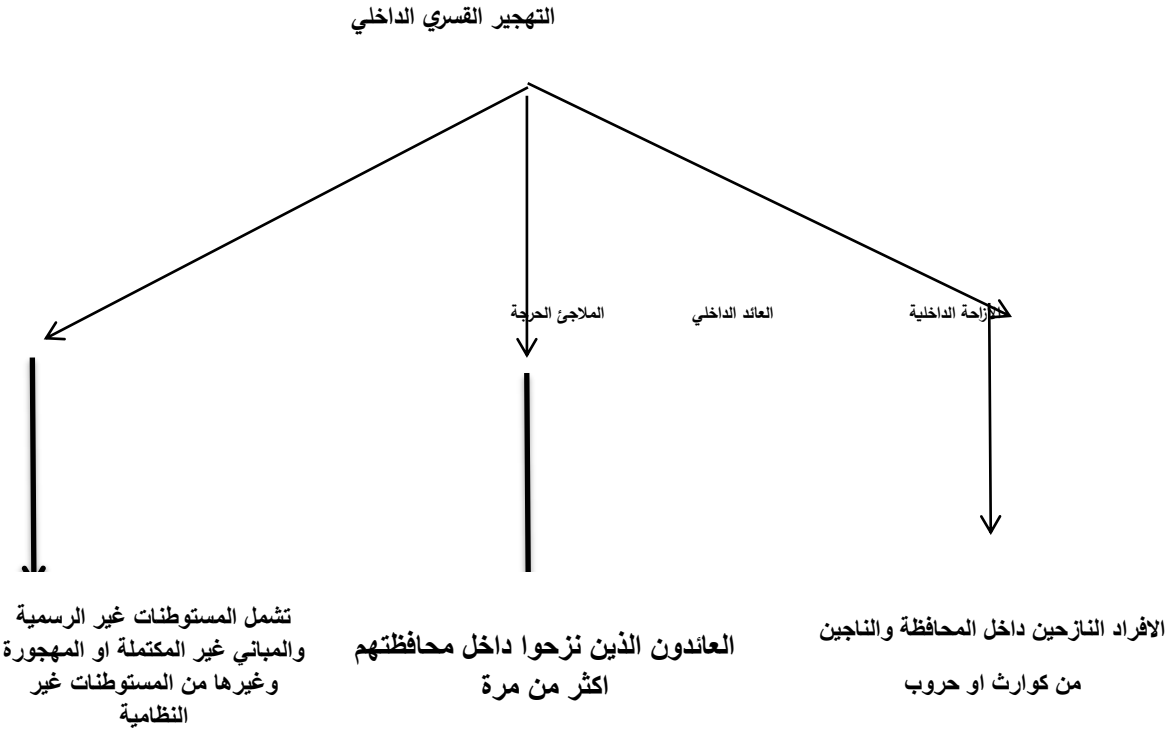

مخطط رقم (1) التهجير القسري الداخلي مخطط من اعداد الباحثة

وهذا النوع من التهجير قد اصاب المجتمع العراقي منذ فترات زمنية قديمة اذ تعد من السياسات المهمة التي حققت اهداف الاشوريين القدامى فمنذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد بنقل سكان الاقاليم والبلدان التي تمردت ضد السلطة الاشورية بالقوة الى اماكن اخرى [1]

وطبق السومريين سياسة التهجير القسري ففي الفترة الممتدة (2037 ق.م – 2029 ق.م) في عهد الملك (شو) الذي هجر سكان احدى المناطق ونقلهم الى مدينة (نفر) وهو ما اشارت اليه النصوص المسمارية[2] , اما البابليين فقد اتبعوا في فتره الحروب سياسة التهجير القسري كانوا يأتون

[1] – عبد الوهاب المسيري : التهجير الاشوري والبابلي للعبرانيين منشور على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني

www.elmessiri.com/encyclopedia/Jewis

تاريخ زيارة الموقع 2025/1/20

[2] – د.حسين سيد نور جلال ، سياسة التهجير القسري في العراق القديم الاسباب والنتائج، مجلة : كلية التربية – جامعة واسط ، ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي السابع ، الجزء الأول ، 2014 ، ص 937

بالسكان المرحلين إلى بابل والمدن الرئيسية او لقرى القريبة كما يعمدوا إلى احلال مجموعات سكانية اخرى بدلا من المرحلين [1] ويشار إلى تهجير اليهود (العبرانيين) على يد البابليين (بالسبي) او (النفى) البابلي وهو مصطلح يشار فيه الى سبي العبرانيين وحدهم دون غيرهم من الاقوام التي تم تهجيرها في الشرق الادنى القديم[2]في العصور الوسطى وانتشار الديانات السماوية ولاسيما الديانة الإسلامية التي ظهرت في شبه جزيره العرب التي كانت تعتمد على سياسة النفي والتهجير ضد القتلة وفقا لأعرافهم ومع حلول القرن السابع الميلادي ارسى الاسلام قواعد مهمة لتنظيم حياة الافراد ولاسيما المساواة والعدل والارادة الحرة وفقا لقوله تعالى (لا اكراه في الدين) ومع معانة المسلمين من سوء العذاب في مكة دفعهم الى الهجرة القسرية للحبشة ثم الى المدينة المنورة [3]الا ان السلوك الذي اتبعه المسلمين في الفتوحات الاسلامية بعيد عن التهجير وابعاد المدنيين عن ديارهم فهم كانوا يخيرون سكان البلدان المفتوحة أما الاسلام او الجزية ولكن لم يعمدوا لا خراجهم من ديارهم[4] وفي العصر الحديث نجد موجات من التهجير القسري لا سيما في العراق اذ تعرض المجتمع العراقي لهذا النوع من الهجرات منذ مطلع السبعينات القرن العشرين بدأت ملامح التوجه لتغيير التركيب الديموغرافي ولا سيما في مدينة (كركوك) اذ طبق ما يعرف (سياسة التعريب) و الهدف منها إحلال اغلبية عربية بدل من الغالبية (الكردية) كما هجرت عدد كبير من الاسر التركمانية من كركوك ودهوك وطوزخورماتو من تجمعاتهم وقراهم الى مواقع عربية اخرى[5]

ومع مطلع التسعينات من القرن العشرين وبعد انتهاء العمليات العسكرية وانسحاب القوات العراقية من الكويت (1991) سادت انقلابات وانتفاضات شعبية في وسط وجنوب وشمال البلاد والتي تم قمعها من قبل السلطات الحاكمة مما اضطر اعداد كبيرة من سكان تلك المناطق الى الهجرة الى دول الجوار (ايران والسعودية وتركيا)[6]

1 – حياه ابراهيم محمد ، نبوخذ نصر الثاني ٤٠٦ – ٥٦٢ ق.م ، المؤسسة العامة للانا – والتراث ، بغداد، ١٩٨٢ ، ص ٠٧٩

2 – هاري ساركز ، عظمة بابل ترجمة د. عامر سليمان ابراهيم ، دار الكتب للطباعة والنشر (ب .ت) ص ١٤١

3 – عطوان حسين : الشعراء الصعاليك في العصر الاموي ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص 11

4 – خالد رمزي البزايعة: جرائم الحرب في الفقه السلامي والقانون الدولي ، دار النقاش ، عمان ، 2007 ص . 100 ،

5 – ايمان حمادي رجب، التهجير القسري في محافظة نيوى: دراسة ميدانية اجتماعية سياسية ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، العدد 3 المجلد 14 ، كلية الاداب – جامعة الموصل، العراق / 2018 ، ص 216.

6 – الذكرى السادسة والعشرين لانتفاضة جنوب وشمال العراق عام 1991

http://ar.qantara.decontent:

ونتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد غزوة الكويت (1990) وللظروف السياسية والامنية والاقتصادية التي رافقت الاحداث بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت (1991) يؤشر على المدة الممتدة بين عامي (1991–1999) وصل عدد طالبي اللجوء في الدول الاوربية من العراقيين نحو (190,400) وان كان طلب اللجوء بمحض ارادة الافراد الا ان الظروف الاقتصادية والثقافية والامنية المتشددة لسلطة الحاكمة آنذاك فرضت على الافراد في العراق طلب اللجوء الذي كثيراً ما محفوف بالمخاطر [1]

والنزوح في العراق ظاهرة مستمرة والتي تزامنت مع التدخلات الاجنبية في تعقيد الوضع داخل البلاد ,ويمكن تمييز ثلاث موجات رئيسية من النزوح فمع حلول (1979) تغيير النظام السياسي استمرت موجات الهجرة حتى حلول عام (2003) والتي اسفرت عن نزوح ما يقارب مليون شخص داخليا نتيجة لاعمال العنف والحرب (العراقية – الايرانية) (1980–1988) وحرب الخليج الاولى عام (1991) والتي اجبرت (3 ملايين نسخة) من النزوح خارج البلاد [2]

اما الموجة الثانية جاءت بعد الغزو الامريكي للعراق في عام (2003) والتي شهدت تغيير النظام السياسي عدم الاستقرار المطول والعنف الطائفي وتشريد ما يقدر بنحو مليون شخص [3]

وفي عام (2006) ادى التهجير الذي طال مدينة سامراء وتحديداً (المرقدين الشريفين) إلى تفجر موجة جديدة من العنف الطائفي الواسع النطاق واضطهاد للأقليات وتشريدهم وبحلول عام (2008) ازدادت عمليات (القتل على الهوية) والذي ساهم في لاجئ اكثر من (1,8) مليون شخص عراقي الى دول الجوار ولا سيما (الاردن – سوريا – مصر)[4]

وبعد عام (2008) بدءا الهدوء النسبي ولاسيما الفترة من (2008 – 2012)عاد النازحون داخلياً الى مناطق سكناهم الاصلية بينما واصل اخرون جهودهم بالاندماج في مناطق نزوحهم ونتيجة لذلك ارتفعت أرقام النازحين باطراد اعتباراً من (سبتمبر 2012) وخلال العام (2013) بدأ الوضع الامني في البلاد

---

[1] – اياد عطيبة الخالدي ، الهجرة العراقية الثالثة

Almadapaper.net

[2] – الهجرة القسرية للاقليات الاثنية والدينية في المناطق المتنازع عليها في العراق : دراسة حالة الاقليات الايزيدية بعد عام 2014، مجلة سياسات عربية ، العدد 49 ، بيروت ،2021 ، ص25.

[3] – بلا ,التوجهات الانتروبولوجية لدراسة النزوح ، بحث في الانثروبولوجيا الثقافية ، مجلة نسق ، العدد 5 ، مجلد 35، بغداد ، 2022، ص 82.

[4] – الهجرة القسرية للاقليات الاثنية والدينية – – مصدر سبق ذكره) ص 26

بالتدهور مره اخرى وارتفع اجمالي عدد الضحايا من المدنيين (3,154) قتيلا (2191) جريحا[1]وما يهمنا في الامر موجة التهجير القسري التي حلت بالعراق بعد عام (2014) والتي ممكن تقسيمها الى فترات زمنية حملت كل فترة تغييرات معينة عصفت بالعديد من مدن العراق اذ ارتبط هذا النوع من الهجرات بظروف العنف والحروب من قبل الجماعات المسلحة داعش (2014).

ثانيا :- التهجير القسري بعد عام 2014:

شهد العراق أزمات سياسية عديدة ومع ضعف السياسات الحكومية استطاعت التنظيمات المسلحة (داعش) من السيطرة على اجزاء من العراق عام (2014) بدءت معها موجات من الهجرة القسرية للعديد من المحافظات العراقية ,لم تحدث الأزمة الإنسانية الحالية فجأة كما قد يبدو، إذ إن سقوط مدينة الموصل في(10 يونيو 2014)كان نتيجة لسلسلة من التطورات المتوازية والمتشابكة التي مكنت تنظيم (داعش) من السيطرة على ما يقرب ثلث الأراضي العراقية، وما تبع ذلك من موجات نزوح، والتي هي امتداد لدورات الصراع التي شهدها العراق منذ نهاية الغزو الأمريكي عام(2003).فلا يزال العراق يعاني من النزاعات غير المحلولة التي نتجت عن سياسات الحكومة السابقة على سبيل المثال، لا تزال المادة (140)من الدستور العراقي لعام (2005)، والتي تتعلق بالمناطق المتنازع عليها بين الحكومة العراقيةو(اقليم كردستان) غير منفذة إلى حد كبير إحدى القضايا العالقة هي إعادة توطين عشرات الآلاف من العائلات الكردية التي تم ترحيلها قسرًا من أراضيها خلال حملة التعريب في السبعينيات والثمانينيات هذه القضايا غير المحلولة لا تزال مرتبطة بشكل وثيق مع أزمة النزوح الحالية وحلولها المحتملة, شهدت مناطق (كركوك وصلاح الدين ونينوى)، موجة من الاحتجاجات والاعتصامات المدنية في(2012.) تصاعدت الاحتجاجات طوال العام، مما دفع داعش إلى استغلال الإحباط الشعبي والسيطرة على مناطق رئيسية، بما في ذلك مدن مثل الفلوجة والرمادي ويمكن تقسيم فترات النزوح في العراق عام 2014 ومابعدها كما يأتي:-

[1] - ايمان حمادي رجب، مصدر سبق ذكره ، ص 262.

1-الفترة الاولى :- من كانون الثاني الى اذار 2014 (1)

ساهمت احداث العنف الى فرار ما يقارب (450,000) شخص من منازلهم واغلبهم من المناطق التي سيطر عليهم تنظيم داعش (الرمادي ، الفلوجة) وفي حزيران، تسبب الفيضانات الهائلة في قضاء أبو غريب في بغداد، والتي حدثت بسبب انهيار السدود تحت سيطرة داعش، في نزوح حوالي(40,000)فرد إضافي.

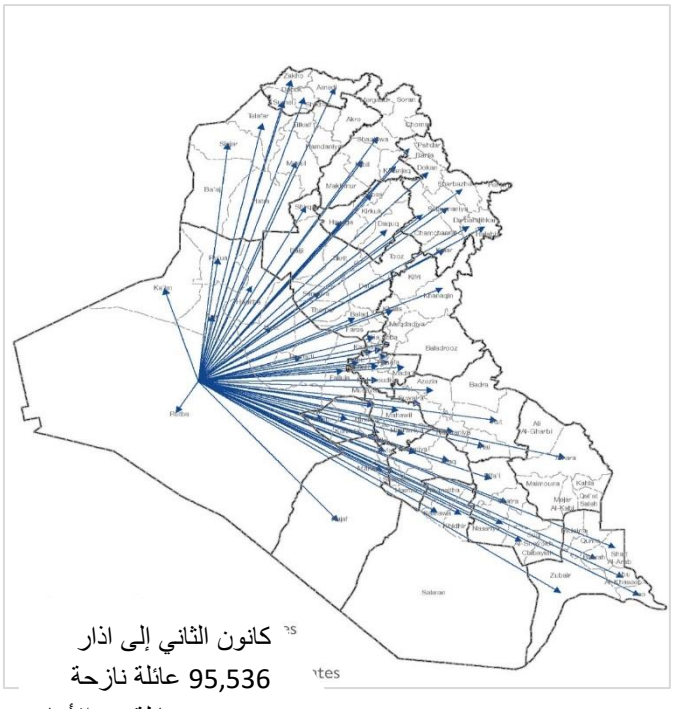

شكل (2) حركة النزوح خلال ازمه الانبار

الفترة الثانية من (حزيران – تموز 2014)

ادى انتشار القتال في الموصل إلى نزوح اضافي في الغالب من محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك واجزاء من بغداد وبلغ عدد النازحين وفق التقارير الصادرة من المنظمة الدولية للهجرة بلغ عدد الاجمالي للنازحين داخليا من جراء الحروب (1709178) فردا واغلبهم من (التركمان)[2]

[1] p12., 2018 IRAQ DISPLACEMENT CRISIS (2014-2014), ma to lom un MIGRATION, October,

[2] IRAQ DISPLACEMENT CRISIS, op. cit. plo, –

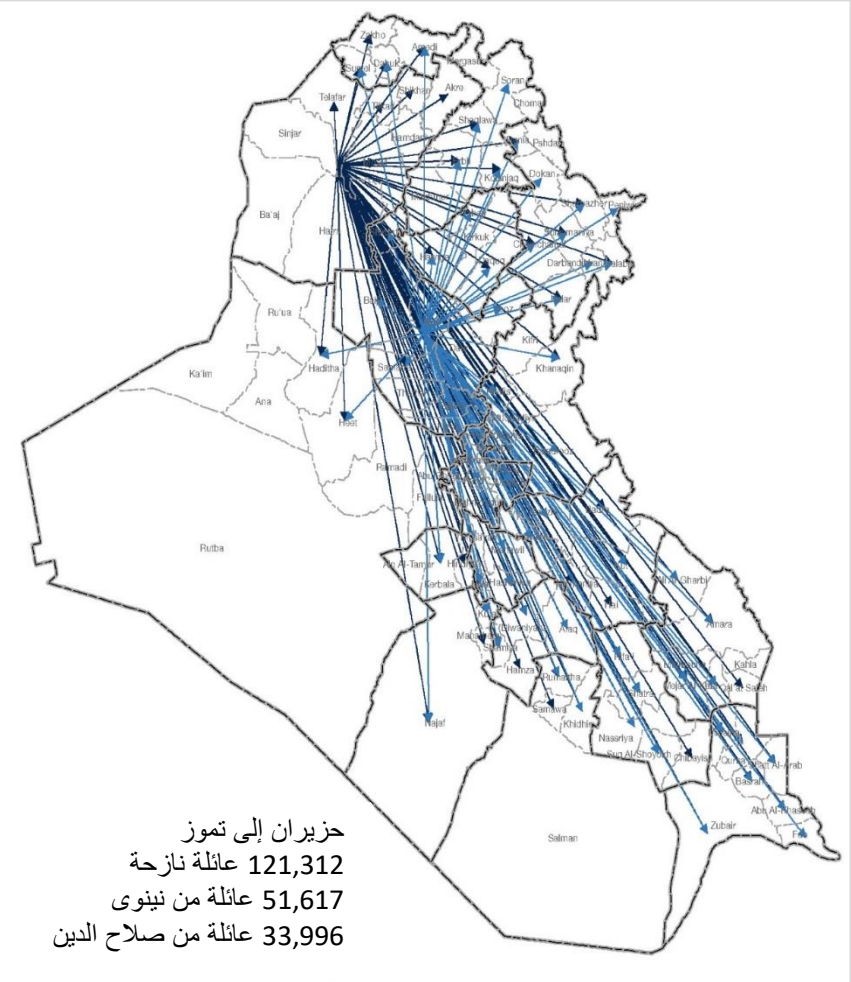

شكل (3) حركة النزوح خلال أزمة الموصل

2-الفترة الثالثة :- اب 2014

شهد العام (2014) وبالذات شهر اب ازدياد باعداد النازحين الجدد البالغ عددهم (740,000) فرداً وقد نجم التهجير عن تهديدات بالعنف العصابات (داعش) في مدينة (سنجار) (نينوى) والمناطق المحيطة بها حيث فر النازحين داخليا في الغالب إلى مقاطعات (دهوك الجبلية) كما حدث الهجرة الجماعية لليزيدين نحو محافظة دهوك كما شهدت (اربيل وكربلاء) زيادة كبير في عدد النازحين [1]

[1] – لمحة عن الاختفاء القسري، https://www.ohchr.ora.

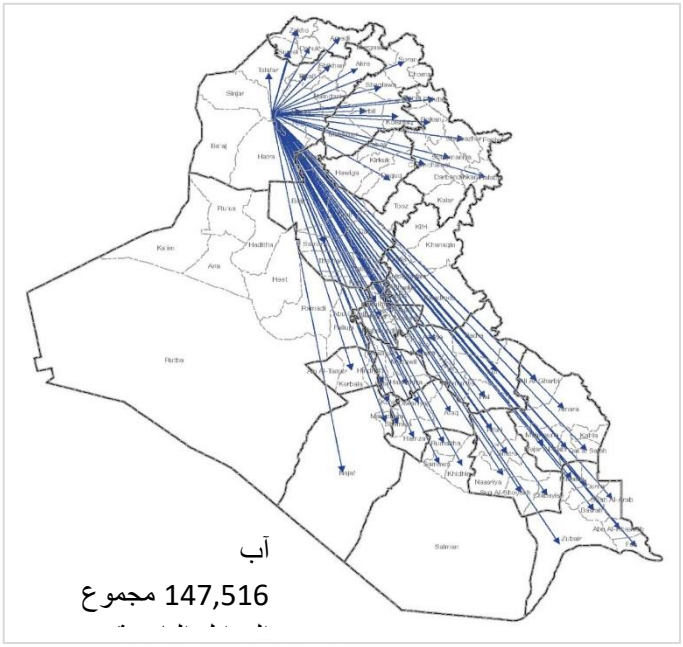

شكل (4) حركة النزوح خلال أزمة الأنبار

4- الفترة الرابعة من (اب 2014 – اذار 2015):-سجلت هذه الفترة اول انخفاض في عدد السكان النازحين حيث سمحت باستعادة مناطق غير الآمنه سابقا في الموجه الأولى من العائدين الى ما يقارب (100,00) فرد في الغالب عادوا نحو ديالى وصلاح الدين ونينوى وبدرجة اقل (الانبار وكركوك) حيث سجل انخفاض ملحوظ في عدد النازحين داخليا الذين استقروا في الملاجئ الحيوية بالتزامن مع تكييف عمليات العودة[1]

5- **الفترة الخامسة (ايلول 2015):-**عدد النازحين داخلياً حتى ايلول (2015) وبلغ عدد النازحين داخليا (3,289,740) وعدد العائدين (485,400) عائد وبمعدل (80,900) عائلة وبلغ عدد النازحين في الملاجئ الحرجة 29% والعائدين في اماكن الاقامة المعتادة 86% [2]

6-الفترة السادسة (17 تشرين الاول حتى تموز 2017) :-تمت استعادة مدينة الموصل في هذه الفترة والذي تسبب بموجة نزوح جديدة واسعة النطاق لاكثر من (80) الف شخص كما سجلت زيادة في عدد النازحين داخلياً على طول ممر الموصل وصلاح الدين وكركوك بسبب العمليات العسكرية في مناطق

[1] – ماجد حسن علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥.

[2] – احصاءات وزارة حقوق الانسان العراقية ، 2020 ، ص 11
https://www.humanrights. gou.iq/

الحويجة وحصلت عمليات التشريد بالتوازي مع الانخفاض العام في عدد المتشردين داخلياً بسبب التحركات المستمرة للعودة بشكل عام وزاد عدد العائدين بنسبة (4%) حوالي(120,000) فرداً حيث شهدت الانبار اعلى زيادة بلغت حوالي (745,000) فرداً موجهه في الغالب نحو مناطق المستعادة في الفلوجة والرطبة والرمادي وهيت:

جدول رقم (1) توزيع النازحين داخليا حسب المحافظات العراقية عام (2014) بالاستناد

UN Development Programme (UNDP), Funding Facility for Immediate Stabilization: QuarterlyProgress Report Q2 and Q3 Year 2015, New York,UNDP, October 2015

ت	المحافظة	عدد النازحين	النسبة المئوية
1	دهوك	478,890	23%
2	الانبار	381,054	18%
3	كركوك	238,776	11%
4	أربيل	193,944	9%
5	نينوى	162,132	8%
6	بغداد	134,346	%7
7	السليمانية	125,658	6%
8	ديالى	98,196	5%
9	النجف	81,534	4%
10	كربلاء	66,750	3%
11	صلاح الدين	53,610	%2
12	بابل	34,644	2%
13	القادسية	18,306	1%
14	واسط	28,842	1%
15	ذي	9,438	0%
16	ميسان	7,020	0%

17	البصرة	10,200	0%
	المجموع	2,123,340	100%

شكل (5) الضحايا المدنيون لأكثر خم

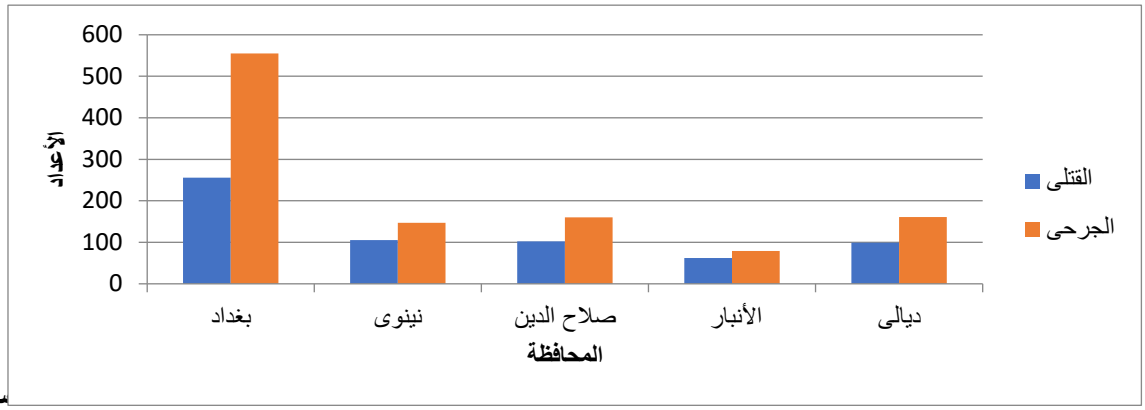

محافظات في العراق لسنة 2014,بالاستناد احصاءات وزارة حقوق الانسان العراقية 2020

https://www.humanrights. gou.iq/

توزيع النازحين داخليًا حسب المحافظات العراقية عام(2014)

ت	المهجرون قسراً	نوع التهجير	من قام بالتهجير	جهة اللجوء	حالة العودة
1	سكان الوسط والجنوب (1979-1975)	مباشر وغير مباشر	السلطة الحاكمة	ايران ، السعودية	اغلبهم لم يعد
2	سكان الشمال من الاكر (1987-1983)	مباشر وغير مباشر	السلطة الحاكمة	ايران ، تركيا	اغلبهم عاد
3	سكان الوسط والجنوب (1988-1985)	مباشر	السلطة الحاكمة	مقابر جماعية	جميعهم لم يعد
4	سكان العراق بشكل عام (1994-1987)	مباشر وغير مباشر	الظروف الاقتصادية	دول العالم بالاخص الدول الاوربية	اغلبهم حصل على لجوء انساني
5	بعض العشائر وافرادها (1998-1990)	مباشر	افراد عشائر اخرى	مناطق اخرى م العراق	منهم من عاد و منهم لم يعد
6	بعض سكان كركوك الاكراد والتركمان والاشوريين (1990-1987)	مباشر	السلطة الحاكمة	مناطق الشمال الجنوب	اغلبهم لم يعد حتى نيسان 2003
7	سكان الاهوار في الجنو (2003-1990)	مباشر وغير مباشر	السلطة الحاكمة	ايران ومناطق اخرى من العراق	اغلبهم لم يعد حتى نيسان 2003
8	المسيحيون(1990-2003)	غير مباشر	الظروف الاقتصادية والامنية	دول اوربا وامر	اغلبهم حصل على لجوء انساني
9	الاحوازيون (2003-1990)	غير مباشر	تخلخل الظروف السياسية والاقتصادية	ايران	اغلبهم لم يعد

10	سكان الموصل والرمادي وكركوك (2014)	مباشر	عصابات داعش	محافظات العراق	اغلبهم عاد

جدول رقم (2) التهجير القسري في العراق عبر فترات زمنية متعددة

جدول رقم (2)بالاستناد الى اصدارات وزارة حقوق الانسان العراقية ,https://www.humanrights. gou.iq/

ولأول مرة منذ بداية ازمة النزوح يتجاوز عدد العائدين عدد النازحين داخلياً اعتباراً من (2017/9/31) اكثر من (3,2) مليون عائد مقارنة باكثر(2,6) الفا من النازحين داخلية ادت استعاده الموصل وتلعفر الى جانب تشجيع العودة الى انخفاض كبير في عدد النازحين داخلياً الذين استقروا في الغالب في نينوى والانبار واربيل وبغداد وكركوك حيث تم تسليم المناطق المتنازع عليها من قبل البيشمركة الكردية الى قوات الامن العراقية بعد ١٥/ تشرين الاول- شباط ٢٠١٨,يستعرض الجدول الاتي حالات التهجير القسري في العراق عبر فترات زمنية مختلفة

ثالثا/ الخصائص الديموغرافية للمهجرين قسراً في العراق بعد عام 2014

الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهجرين قسريا والتي تبلغ في العراق بعد عام 2014 (52% للاناث و 22% للذكور) وشكل الاطفال (16%) والذين اعمارهم بين (0 – 5) سنوات (22%) الذي تتراوح اعمارهم بين (6–14) عاما و (22%) تتراوح اعمارهم بين (15–24) عاما ، 31% تتراوح اعمارهم بين (25 – 59) عاما (9%) الذين تتراوح اعمارهم بين (60) عاما فما فوق [1]

وتظهر الاحصائيات مع نهاية (2014) استقر ما يقارب (55%) من النازحين في المنطقة الشمالية والوسطى ، (38%) في اقليم كردستان العراق ونسبة (7%) في المحافظات الجنوبية واكبر حصة من المهجرين قسرياً في محافظة دهوك ويبلغ نسبتهم (23%) اي ما يقارب (478,850) مشردا [2]، ولاسيما (زاخو – دهوك) التي تستضيف اكبر عدد من المخيمات في البلاد بأكملها والتي تبلغ نسبة (70%) من مجموع النازحين حيث استقى ما يقارب (130,000) فردا كما ان دهوك مثلث وجهه مهمة لنازحين والراغبين في مغادرة البلاد حيث ان حدودها مع تركيا [3] واغلب المهجرين كانوا قبل الأقليات الشبك

1 – حسين كريم حمد ، التحليل المكاني للهجرة القسرية الوافدة إلى مدينة الكوت ، بحث غير منشور ، كلية التربية – جامعة واسط ، 2018، ص 258

2 – ايمان عبد الوهاب موسى، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، دراسة ميدانية للمهاجرين العراقية في سوريا ومصر، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة بغداد ، 2015 ، ص 18

3 – اصدارات وزارة حقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص 13

واليزيدين والتركمان والمسيحين والذين جرى تهجيرهم خلال ازمتى (الموصل – وسنجار) وفي الواقع عندما طلب منهم ذكر اهم الاسباب وراء تهجيرهم الى مناطق سكناهم الأصلي أشاروا إلى الهوية [1]

حين مثلث الروابط الأسرية والقبلية القوية الحصة الكبيرة من النزوح حيث تظهر بطاقات الهوية في الأصل من (نينوى وصلاح الدين)ادنى مستويات للنزوح حيث يلاحظ ما بين (16% – 19%) على التوالي بسبب الاستهداف العرقي والاقليات في حين ان العائلات من صلاح الدين تسعى في الغالب إلى اللجوء الى كركوك، بغداد وبدرجة أقل اربيل والنجف وفي نهاية (2014) يمكن العثور على ما يقارب من (60%) من النازحين داخلياً في نينوى وداخل اقليم كردستان العراق[2]

المبحث الثاني: – اسباب وتداعيات التهجير القسري في العراق بعد عام 2014

يعد التهجير القسري احد الاسباب الاساسية لتغيير بنية المجتمعات وتركيبتها السكانية ويحمل في طياته اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وهو ينبع بالأساس من اعمال العنف والحروب او الكوارث الطبيعة فيجري محو الطابع التاريخي لسكان منطقة معنية والقضاء على الروابط القومية أو العرقية أو الاثنية أو الدينية القائمة فيما بينهم من خلال تشتيتهم وبث الذعر فيما بينهم لإجبارهم على الرحيل و من خلال المجازر الدموية وتعريض حياتهم للخطر[3].

المطلب الاول :– اسباب التهجير القسري في العراق عام (2014)

ان محفزات وانماط التهجير القسري معقده اذ بات وقوع أحداث في دولة كفيل باند يتسبب في عدم استقرار الى ما هو ابعد من حدودها ولكن تبقى النزاعات المسلحة العامل الاساسي المهم في ازدياد ظاهرة التهجير القسري يمكن بيان اهم الاسباب التي تدفع الافراد نحو مغادره مناطقهم الأصلية كالاتي: –

1–الكوارث الطبيعية

تعد الكوارث الطبيعية سببا اخر لنزوح السكان من مواطنهم الأصلية وتشمل جميع الظواهر الطبيعية كالفيضانات ، الاعاصير الزلازل، البراكين[4] ، الامراض الاوبئة التصحر انعدام الامن الغذائي .

1 – لمحة عن الاختفاء القسري ، مصدر سابق سبق ذكره .

2 – اصدارات وزارة حقوق الانسان العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص 15

3 – علي حنوش ، العراق ، مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل ، دار الكنوز الاردنية ، الاردن ، 2013 ، ص 214

4 – د. معن خليل عمر، رواد الفكر الاجتماعي ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر بيروت ، 1981 ، ص 169

2-اسباب سياسية

تساهم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وضعف فرض الامن الى اندلاع صراعات داخلية تحمل سمة طائفية اوعرقية مما يدفع الافراد باتجاه الهجرة نحو مناطق أكثر امنا ونجد مصاديق ذلك بقسوة النظام السياسي العراقي في الفترة الممتدة من (1979-2004) حيث تم تهجير اعداد كبيرة من الافراد باتجاه الدول الأوروبية, وعقب حرب عام (2003) وتداعيات العنف الطائفي في العراق برزت حالة من عدم الاستقرار السياسي وضعف الامن[1] والتي ساهمت في فرض التهجير القسري للافراد[2]

3-اسباب اقتصادية

تعاني أغلب المناطق العراقية من تدهور البنى التحتية والخدمات, ناهيك عن الصراعات على الموارد الطبيعية وخصوصاً المناطق الزراعية حيث يعد النزاع على الماء احد اسباب التهجير في المناطق الريفية.

وتشير اغلب التقارير الدولية ان الأحوال المعيشية للكثير من الاسر المهاجرة قسراً تصنف كونها سيئة اذ يوجد حوالي (اربعة ملاين عراقي) - يفتقرون لتأمين مصادر الغذاء وتتروح نسب البطالة للفرد العراقي (ذكور ، اناث) ولا سيما المهجرين داخليا بين (20-60%) بعد عام (2014)مما يجعلهم محبطين يبحثون عن فرص عمل لكن من دون جدوى[3]مما يدفعهم للعمل بأجور زهيدة تؤدي بالمحصلة الى ارتفاع معدلات البطالة (4),وتراجع الانتاجية على مستوى زراعي وصناعي وارتفاع معدلات الفقر.

4-اسباب اجتماعية

ساهم استمرار العنف والنزاعات السياسية والحروب الى تأكل النسيج الاجتماعي وفقدان الثقة بين المكونات المجتمعية , مما يؤدي الى تهجير العائلات من المناطق المختلطة خوفاً من التمييز والانتقام كما ساهم التمييز والتهميش الاجتماعي من قبل الجماعات المتطرفة ولا سيما تجاه الاقليات الدينية والعرقية (اليزيدين والمسيحين والشبك)الى تعرضهم لموجات من التهجير القسري واسعة النطاق[5]

---

[1] – مجموعة من الباحثين ، النزوح الكبير – ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية . كتاب المركز رقم (4) ، بغداد ، 2016 ، ص66

[2] – مفيد ذنون، مصدر سبق ذكره ، ص 66

[3] –خوسية راندروهابر العراق والبحث عن حلول ، نشرة الهجرة القسرية في العراق ، جامعة اكسفورد ، 2007.

[4] – وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المنظمة الدولية للهجرة ، ص11

[5] – د. مصطفى الخشاب ، دراسات في الاجتماع العائلي ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1981 ، ص 22

كما ان الاضطهاد الديني يصنف من ضمن العوامل الاجتماعية التي شكلت حلقة اساسية في تحريك موجات التهجير القسري في العراق للهروب من الاضطهاد والتضييق الديني عبر عمليات القمع ومحاربة للطوائف الدينية [1] ، وشهد العراق بعد عام (2014) تهجير على اساس ديني في محافظات الموصل وتكريت للطوائف والديانات من غير المسلمين .

المطلب الثاني :- الآثار الناشئة عن التهجير القسري في العراق بعد عام 2014:

أولا:- تداعيات التهجير القسري في العراق بعد عام 2014:

لغرض تنظيم ظاهرة التهجير القسري لابد من بيان التداعيات التي تفرضها الظاهرة محل البحث والتي تتخذ انماط متعددة من بينها (التداعيات الاقتصادية، التداعيات السياسية والأمنية، التداعيات الاجتماعية، التداعيات الديموغرافية) والتي تتمثل بما يأتي :-

1-التداعيات الاقتصادية:

تمثل الفرص الاقتصادية عامة مهمة وأساسية في قرار الأفراد بشأن الهجرة، وتشير دراسة كل من (مور وشيلمان) (Mor & shelman) حول تأثير العوامل الاقتصادية في اختيار الأفراد للهجرة الداخلية وتوصلوا الى أن الفرصة الاقتصادية في محل الإقامة لها تأثير سلبي وكبير في شرح الهجرة القسرية(2).

والمهجرين قسراً يفضلون الانتقال الى المناطق ذات الفرص الاقتصادية الأفضل وهم يميلون الى البقاء عندما تكون تكلفة الفرصة البديلة للفرار من العنف قياساً بالفرص الاقتصادية الضائعة في مكان المنشأ تفوق التهديد البدني في الحياة(3),حيث تكون أعداد النازحين والهجرين قليلة باتجاه المناطق ذات متوسط الأجور المنخفضة.

ويلاحظ في العراق بروز التهجير القسري بعد الازمات السياسية والفراغ الأمني الذي يؤدي الى عرقلة عجلة الحياة ولاسيما المواجهات العسكرية بين القوات الأمنية العراقية وتنظيم (داعش) مما أدى الى تدمير البنى التحتية والمؤسسات الحكومية والجسور والمدارس ومنازل الأسر فباتت هذه المدن غير صالحة

[1] – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، 2008 ، ص 86

[2] سيتابالي، الهجرة واللاجئون في قضايا السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للترجمة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004: ص ص 227-228.

[3] لبنى عصام عزام، الهجرة القسرية في المنطقة العربية، نظرة عامة، المغترب العربي، نشرة غير دورية تصدرها إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، العدد الرابع، خريف 2015، ص3.

للعيش(1), مما دفع المهجرين قسراً الى اتخاذ الملاجئ والمخيمات كأماكن سكن واستقرار إلا إنها تمثل فرصة سياسية اقتصادية للكثير من الأحزاب السياسية في العراق، ولاسيما في المناطق التي تستضيف المخيمات والملاجئ، (نازحي نينوى في إقليم كردستان أو مناطق الفرات الأوسط) إذ استفادت العديد من الأحزاب من وجود النازحين في دوائرهم لتحصل على مقاعد إضافية ولاسيما في انتخابات (2018-2021) من خلال إرغام النازحين على انتخاب شخصيات سياسية تابعة للحزب الذي يسيطر في مناطق تواجد المخيمات.

وعموماً تستخدم حكومة إقليم كردستان عملية رعاية النازحين واحتوائهم كوسيلة لإيصال رسائل للمنظمات الدولية على أنها مهتمة بحقوق الإنسان(2).

بالإضافة للاستثمار السياسي فالمخيمات تمثل فرصة اقتصادية كبيرة عبر المنح والدعم والمساعدات التي يحصل عليها المهجرين والنازحين من قبل منظمات محلية ودولية متواجدة في اغلب مناطق العراق وبشمال العراق، واغلب تلك التجهيزات تتم من قبل مقاولين مرتبطين بأحزاب سياسية نافذة في مناطق المخيمات، ناهيك عن الجهات الدولية الراعية لتقديم المساعدات والأدوية ومستلزمات الحياة للمهجرين ليقيمون في فنادق فاخرة وهم بحاجة مستمرة لشركات أمنية وهو ما يفرض أعباء اقتصادية إضافية(3).

2-التداعيات الاجتماعية:

تُوجد حالة اللاجئين والمهجرين قسراً أعباء اجتماعية ولاسيما مع ظهور حالات اندماجهم وتعاطيهم مع ظروفهم الجديدة وسكان المناطق والبلدان المضيفة.

وتفرض حالات التهجير القسري الاضطهاد والتشديد خاصة بعد فقدان الوالدين أو أحدهما أو التعرض للتعنيف أو الاعتقال وما يتبعه من حالات عدم الاستقرار والافتقار الى الخصوصية في مخيمات المهجرين(4).

---

[1] مجموعة من الباحثين، مصدر سبق ذكره, 66.

[2] علي بشار أغوان، ضريبة العراق الجديد عن النزوح والتهجير.

https://Jummat.media/eti

[3] د. شاعة محمد، جامعة محمد، الهجرة القسرية: إطار نظري لتحصيل الأسباب والتداعيات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (13)، جامعة محمد بورضيان، المسيلة، الجزائر، 2017: 326.

[4] مصطفى عبد العزيز مرسي، معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16 نوفمبر، 2008: ص ص 3-4.

من ناحية أخرى يعاني المهجرين قسراً من مشكلات نفسية واجتماعية نتيجة للبيئة الجديدة التي تنشأ بها عوائل الأسر المهجرة، ولاسيما إجبارهم عن الانقطاع عن جذورهم ومجتمعاتهم التي ولدوا فيها إضافة الى تحمل رعاية الأسر من قبل (النساء) نتيجة لفقدان الزوج أو لبقاء الأزواج في مسقط الرأس وإرسالهم عائلاتهم الى أماكن آمنة(1).

ووفقاً لتقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تشكل النساء والفتيات حوالي(50%)من أي مجموعة من المهجرين أو النازحين ويشكل الأطفال حوالي نصف الأشخاص النازحين قسراً في العالم2.

وفي العراق تبرز التداعيات الاجتماعية والتي تنعكس على المهجرين ولاسيما فيما يتعلق بمسألة عودتهم فكثيراً ما تبرز مشاكل الثأر في المناطق القديمة أو بسبب وجود خلافات طائفية وغياب الاستقرار الأمني في مناطق الأم، حيث ما تزال بعض العشائر ترفض عودة اسر انتمى أبناؤها وذووها للتنظيمات الإرهابية كما حدث في بعض مناطق جنوبي الموصل ومحافظة صلاح الدين.

وتواجه الحكومة العراقية مخاطر إقامة الأقراد المهجرين قسراً في مجتمعات وتسعى جاهدة لإعادة توطينهم في أماكن سكناهم الأصلية إذ تمت إعادة ما يقارب(6) ملايين نازح ومهجر داخلي، ومازال نحو (1.5) مليون بحاجة لعمل كبير لغرض إعادتهم وهم يتمثلون بالفئات الآتية(3):

1. أسر تنظيم داعش الإرهابي.
2. النازحون والمهجرون ممن لديهم مشاكل قانونية أو تأثر اجتماعي.
3. الأسر المهجرة التي تم تدمير منازلهم.
4. مهجرون ترفض جهات مسلحة وحزبية إعادتهم الى مناطقهم.

ومن ابرز التداعيات التي تواجه الحكومة والمقيمين في المخيمات هو عدم توافر الأوراق الثبوتية القانونية اللازمة، لجميع النازحين والمهجرين ولاسيما معالجة قضايا الأفراد المنتمين لتنظيم داعش والأطفال الذين ولدوا بعد عام (2014) لأب انتمى للتنظيم إذ يلاحظ امتناع اغلب الجهات الحكومية الرسمية عن تسوية أوضاعهم القانونية إضافة الى مشكلة تعليم هؤلاء الأطفال بسبب غياب الأوراق القانونية الثبوتية إذ يصعب انتماؤهم للمؤسسات التعلمية.

[1] توماس هايلاند اريكسن، العرقية والقومية، وجهة نظر انثروبولوجية، ترجمة لاهي عبد الحسن، سلسلة عالم المعرفة، العدد 393، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، أكتوبر، 2012: ص203.

[2] سيتابالي، مصدر سبق ذكره ,ص: 227-228.

[3] علي بشار اغوان، مصدر سبق ذكره.

وتزامناً مع الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الأطفال في المخيمات حيث العزلة والوسم الاجتماعي سيكونون عرضة للتجنيد في عصابات وتنظيمات إرهابية(1).

3-التداعيات السياسية والأمنية:

ينظر للتهجير القسري من زاوية أمنية لأن المهجرين يسعون الى العودة الى مناطق سكناهم والحفاظ على علاقات قوية، ويواجه المهجرين قسراً حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في داخل البيئة التي لجأوا إليها(2).

وفي العراق تشكل المخيمات عامل ضغط سياسي على الحكومة ولاسيما مخيم العابر للحدود (مخيم الهول) إذ احتوى ما يقارب (53) الف نازح متعددي الجنسية والواقع في محافظة الحسكة السورية بشمال شرق البلاد بالقرب من الحدود العراقية القريب من محافظة نينوى شمال غرب العراق.

وتحاول الحكومة العراقية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتفكيك المخيم على الرغم من أن اغلب المنتمين للمخيم من النساء والأطفال وكبار السن، لأنهم من العائلات الهاربة من التنظيم خوفاً من المحاسبة والانتقام، وشهد نشاطاً موالياً للتنظيم عبر انتشار الأفكار المتطرفة وعلى الرغم من الجهود الدولية والمحلية بإعادة الكثير من النازحين الى بلدانهم الأصلية (المانيا، بلجيكا، فرنسا، طاجكستان، باكستان، بولندا، استراليا، تونس، المغرب، الجزائر، مصر، ليبيا، السعودية، قطر).

وتستقبل الحكومة العراقية استقبال عراقيي الهول وتنقلهم الى مخيم (الجدعة) جنوبي الموصل، بموجب اتفاق يلزم كل دولة باستقبال مواطنيها ومحاسبتهم إن ثبت ارتكابهم جرائم وانتماؤهم لتنظيم داعش الإرهابي(3).

4-التداعيات الديموغرافية:

تساهم الهجرة القسرية في تبيان حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم في الغالب تعتبر رافداً بشرياً للسكان الأصليين(4)، وبعد أحداث عام (2014) في العراق ازداد عدد العوائل المهجرة في فترة زمنية قصيرة مما

[1] سعيد الدين صالح عبد، الآليات القانونية لحماية المدنيين من التهجير القسري، مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات قانونية، العدد 2، المجلد 5، 2022: ص30.

[2] د. شاعة محمد جامعة، مصدر سبق ذكره، ص328.

[3] شاعة محمد جامعة، مصدر سبق ذكره، ص6.

[4] نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، عدد 38، جامعة أكسفورد، 2011، ص40.

أخل بالتوزيع الجغرافي للسكان فأصبحت مناطق خالية من السكان بسبب وقوعها في مناطق النزاعات المسلحة أو تم ترحيلها من قبل المجاميع المسلحة(1).

بينما أصبحت مناطق ذات زيادة سكانية مما أدى الى الإخلال بالتركيب والعادات الاجتماعية للسكان الأصليين، وتم نقل لهم عادات وتقاليد أخرى قد لا تكون مرغوبة من قبلهم بشكل كافٍ وبدا شبه اختفاء لإحياء ومدن مختلطة الأمر الذي يهدد ديموغرافية العديد من المناطق واتباع سياسة التمييز ضد النازحين في بعض مدن العراق مما زاد الأمر سوءاً، وأدت تداعيات النزوح بمثابة عوامل أدت الى التأثير على قرار الفرد في التحول من النزوح الداخلي والتفكير في الهجرة خارج البلاد(2).

المبحث الثالث: إعادة الاندماج المجتمعي للمهجرين قسراً في العراق بعد (2014) الفرص والتحديات.

مع الانتهاء الرسمي للمواجهات المسلحة ضد داعش عام (2017)، عاد ملايين المهجرين قسراً الى أماكن سكناهم الأصلية وارتبط قرار عودتهم باستعادة الأمن الشخصي واستعادة الممتلكات وإمكانية الوصول الى الخدمات الأساسية الا ان واقع العودة يختلف اختلافا كبير عن توقعات المهاجرين فالديناميكيات السياسية وجهود إعادة الإعمار غير الفعالة في المناطق المحررة وظروف العودة التي تختلف عن ماهو معلن تتشابك مع تحديات النزوح المستمرة(3).

ويمكن بيان أهم المرتكزات التي تساعد في إعادة توطين المهجرين قسراً واندماجهم في مجتمعات وأهم العقبات التي تحول دون إعادة تكيفهم المجتمعي.

المطلب الأول : -أنماط العودة وإعادة الاندماج المهجرين قسراً في العراق:

يواجه العائدون من التهجير القسري عقبات متزايدة في إعادة الاندماج، إذ يعانون من الوصول الى سبل العيش وفرص العمل والسلامة والأمن والخدمات الاجتماعية، وغالباً ما عبر العائدون عن مشاعر اليأس خاصةعندما يتخذ أفراد الأسرة قرار العودة أو عادوا من دون الوسائل التي تدعم العيش الكريم لأسرهم،

[1] ورقاء محمد رحيم، التهجير القسري وأثره في التكيف الاجتماعي في العراق. مرحلة ما بعد داعش، www.alawaj.com

[2] وفاء صبر نزال، الابعاد الاجتماعية والنفسية للتهجير القسري للعوائل النازحة في العراق، www.alawaj.com

[3] تقرير حول أوضاع النازحين، المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب https://iraqicenter-fdec.org/archives/9967

ومع هذا تتبع الدول سياسات تنظيمية تجاه قضايا المهاجرين ,فالحكومة العراقية تعمل وفق إطار سياسي ومؤسسي لإنجاح تكييف الأفراد مع مجتمعاتهم، من أجل معالجة ومتابعة مشاكل المهجرين قسرياً قامت رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة وزارية (اللجنة الوزارية لمساعدة العوائل النازحة)، تضم ممثلين عن وزارات الدفاع والداخلية والعمل والتربية والتعليم العالي، والصحة وحقوق الإنسان وشؤون المرأة، بالإضافة الى أمانة مجلس الوزراء، تجتمع اللجنة لمناقشة مشكلات وقضايا المهجرين وتضع الحلول المناسبة لها.

في (ايلول 2015) قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن(460,000)نازح قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية وكان معظم العائدين من المناطق الوسطى مثل صلاح الدين (54٪)، ديالى (20٪)، ونينوى (15٪). على سبيل المثال، شهدت (تكريت_ صلاح الدين)، بحلول أيلول عودة أكثر من(133,000) نازح شهدت جميع هذه المحافظات المذكورة دمارًا شديدًا في البنية التحتية ولا تزال الوضعية الأمنية في العديد من المناطق متقلب, بالإضافة إلى الدمار الناتج عن القصف الجوي والقصف المدفعي الذي سبب دمار كبير في البنى التحتية .في منتصف عام(2015)، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بدعم الحكومة العراقية في استقرار المناطق المحررة, تحت مظلة مشروع ("صندوق التمويل للاستقرار الإنمائي) المناطق المحررة ، تم تقييم الأضرار في المناطق المحررة في (نينوى وصلاح الدين)وتم تحديد الاحتياجات على المدى طويل الأجل,ويشمل المشروع استعادة البنية التحتية ، ودعم سبل العيش، وبناء القدرات، والمصالحة المجتمعية. ورغم أن المشروع شامل، إلا أنه لم يمتد إلى المناطق المحررة في جميع المحافظات، ولا يستطيع معالجة جميع الاحتياجات، ولا يمكنه إصلاح الأضرار المادية إلى مستويات ما قبل داعش,لكن التحدي الأكبر يكمن في المظالم الاجتماعية والسياسية والتوترات بين السكان، سواء كانوا مقيمين أو عائدين.

بالنسبة للنازحين العائدين، نشأت توترات بين القبائل والطوائف والمجموعات العرقية, وقد أدت الشكوك حول الانتماء إلى داعش إلى إشعال صراعات محلية جديدة، وفي العديد من المناطق، قامت الجماعات المسلحة أو المقيمون في المنطقة باحتلال ممتلكات النازحين, وعند عودتهم، يجد العديد من النازحين أن منازلهم قد دمرت أو تم نهبها أو الاستيلاء عليها من قبل آخرين – بما في ذلك في بعض الأحيان من نازحين آخرين.

أولا :-التحديات التي تحول دون تحقيق الاندماج المجتمعي (عوامل الضعف)

تساهم عدة عوامل في زيادة ضعف النازحين داخليًا في العراق، وتشمل هذه العوامل تقديم الخدمات العامة، والوضع القانوني، والظروف السياسية والأمنية.

يعدّ التمييز بين مناطق النزوح المختلفة أمرًا مهمًا لفهم أوضاع النازحين بشكل أفضل، حيث تتميز كل محافظة عراقية بخصائص فريدة من حيث التركيبة العرقية أو الدينية لسكانها، والسياسة المحلية، والنظام الإداري، ودور الجهات الفاعلة الدولية، ونشاط الجماعات المسلحة, وبناءً على ذلك، قد تختلف انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها النازحون داخليًا أثناء النزوح أو قبله وفقًا للموقع الجغرافي.

إلى حدٍّ ما، توقفت السلطات الرسمية والمؤسسات الحكومية عن العمل في جميع المحافظات التي تأثرت باحتلال داعش، أو انتقلت إلى أماكن أخرى مع قدرة محدودة على تقديم الخدمات لسكانها من بُعد، أو وقعت فعليًا تحت سيطرة الجماعات المسلحة, حتى بعد تحرير العديد من المناطق، لم تعد القيادات الأصلية إلى مواقعها وفي بعض المدن والمحافظات، أدت النزاعات السياسية إلى الإطاحة بالمحافظين ورؤساء البلديات السابقين واستبدالهم بقيادات جديدة، غالبًا ما تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بجماعات مسلحة مختلفة.

يعدّ التمييز بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية للسلطة أمرًا بالغ الأهمية في بلد فقدت فيه الدولة السيطرة على أجزاء كبيرة من أراضيها في ظل غياب المؤسسات الرسمية، تملأ الهياكل غير الرسمية—مثل الأجهزة الأمنية غير المعترف بها، والقوانين العشائرية، والأفراد ذوي النفوذ—الفراغ عبر تنفيذ قوانين وسياسات تخدم مصالح محددة وقد ثبت أن مساءلة هذه المؤسسات غير الرسمية أو الأفراد عن انتهاكات حقوق الإنسان أمرٌ بالغ الصعوبة,وما تزال البرامج الحكومية المقدمة للمهجرين قاصرة على إيجاد حلول جذرية في توفير خدمات الإسكان والصحة وتوفير مياه الشرب والكهرباء والأدوية(1).

فلا تمتلك الحكومة العراقية برامج لمعالجة حال نازحي (الجدعة)، حيث لا يمتلك اغلب من تم نقلهم من مخيم الهول أوراق ثبوتية ولم يخضع من في المخيم لبرامج إعادة التأهيل، ويلاحظ بين الحين والآخر اختفاء أطفال تتراوح أعمارهم بين (12 – 16) عاماً، من داخل المخيم وتشير أغلب الاحتمالات الغرض هو الاتجار بأعضائهم فضلاً عن هروب البعض من المخيم ودخولهم في عمق الصحراء السورية، وصحراء العراق ليعودوا ويندمجوا مع الجماعات الإرهابية(2)

[1] د. سلام عبد الرزاق، حقوق المهجرين قسرياً في القانون الدولي، مجلة المدى العدد 998 بغداد، 21، تموز، 2007.

[2] علي بشار اغوان، مصدر سبق ذكره.

وما زال هناك من يرفض إسكان المهجرين في محافظاتهم أو بناء مشروعات إسكانية بحجة التغيير الديموغرافي كما أن بعض التوجهات داخل المحافظات ترفض أن يتملك المهاجرين عقاراً منها إذ لم يكن مسقط رأسهم في المحافظة(1)

تمثل مشكلة النازحين والمهجرين قسراً في العراق واحدة من المشاكل والتحديات الأساسية التي تواجه الحكومة العراقية والمجتمع الدولي وإن حجم القضية ينذر بالخطر وتدفع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية أن توليها الاهتمام اللازم ومحاولة إيجاد حلول واستراتيجيات مناسبة للخروج من هذه الحالة ومعالجتها بالسرعة الممكنة2. باعتماد سياسات وطنية وأطر دولية للتعاون والتشاور للوصول الى رؤية استراتيجية جديدة لمواجهة مشكلة التهجير القسري ف ي العراق.

2- الإطار السياسي والمؤسسي والتشريعي للعودة وإعادة الإدماج في العراق بعد عام 2017:الفرص

تتضمن حالة العائدون المهجرين في العراق تعقيدات متعددة وفي سياق إدارة الهجرة في العراق تلعب عدة كيانات حكومية أدواراً محورية في برامج إعادة الإدماج وتشمل وزارات الهجرة والمهجرين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط.

واشتملت الخطة الوطنية للتنمية العراقية من (2018-2022) على إعادة التأهيل للعائدين كهدف أساسي من خلال تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين في المناطق المحررة وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ إجراءات محددة وهي بد وتنفيذ برامج كثيفة العمالة وصحيحة لتوليد فرص العمل بشكل عاجل للنازحين والعائدين والأفراد المتأثرين بالإرهاب وتتمثل برامج إعادة التأهيل الشاملة والتدريب.

أما المشرع العراقي فقد استخدم مصطلحات مختلفة بخصوص جريمة التهجير القسري فقانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لسنة 2005، فقد وردت الجرائم ضد الإنسانية في إبعاد السكان أو النقل القسري بالطرد أو بأي فعل قسري آخر من دون مبررات يسمح بها القانون(3).

[1] سلام عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره.

[2] السياسة الوطنية لمعالجة النزوح، وزارة الهجرة والمهجرين، تموز، 2008.

[3] سعد الدين صالح عبد، مصدر سبق ذكره، ص33.

ويلاحظ أن المشرع العراقي استخدم مصطلحات (النقل القسري، الإبعاد، الترحيل) من دون أن يميز إذا كان التهجير داخل أو خارج إقليم الدولة باستثناء ما جاء في الفقرة (ط) من المادة (13/ ثانيا) والتي حددت النقل خارج أو داخل الإقليم المحتل، كما لم يميز المشرع في عمليات (النقل أو الترحيل أو الإبعاد) إذ ارتكبت للمواطنين أم للأجانب، وفيما إذا كان أجنبياً هل دخوله للبلاد وإقامته مشروعة أو غير مشروعة(1),وهو متأثر الى حد بعيد بنصوص المحاكم الجنائية الدولية وخاصة المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ونصوص الاتفاقيات الدولية,أما قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (21 لسنة 2009) فقد تضمنت المادة (2) المصطلحات الآتية:-

- النازحون هم العراقيون الذين أكرهوا أو اضطروا للهرب من منازلهم أو تركوا مكان إقامتهم المعتاد داخل العراق لتجنب آثار نزاع مسلح أو حالات عنف.

-المرحلون هم العراقيون الذين تم ترحيلهم من منازلهم أو مكان إقامتهم المعتاد الى موقع آخر داخل العراق نتيجة سياسات أو قرارات أو ممارسات حكومية(2).

-العراقيون العائدون الى الوطن من الخارج أو من النزوح الداخلي للسكان في منازلهم السابقة أو مسقط رأسهم أو مكان سكنهم المعتاد في العراق.

-المهجرون الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية بموجب القرار (666) لسنة(1980) الملغي، أو الذين اضطروا للهرب خارج العراق بسبب اضطهاد النظام السابق ولم يحصلوا على اللجوء خارج العراق.

في حقيقة الأمر لا توجد تشريعات أو قوانين عراقية تعالج مشكلات النزوح القسري أو التهجير الداخلي إلا على الصعيد الحقوقي ولا على الصعيد الإداري أو الإنساني وما زالت دوائر الدولة تطلب من المهجر نفس الشروط والوثائق المطلوبة في الحالات العادية بالرغم من الفارق الكبير بين الحالتين كما لم تقم المؤسسات الحكومية بإصدار وثائق ثبوتية بدل الوثائق المفقودة أثناء عملية التهجير كما أن المحاكم تتعامل بنفس الطريقة في قضايا إثبات الملكية أو قضايا الأحوال الشخصية والمعاملات التي تخص المهاجرين، كما ليس باستطاعة المهجرين إقامة دعاوى ضد مؤسسات الحكومة أو المسؤولين فيها للمطالبة بحقوقهم أو تعويضهم عما فقدوه أثناء عملية التهجير(3)ويمثل اللاجئون راس المال الاجتماعي المؤلفة من الشبكات

[1] صباح حسن عزيز، جريمة التهجير القسري، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015: ص40.

[2] سعد الدين صالح، مصدر سبق ذكره، ص35.

[3] سعد الدين صالح، المصدر السابق: ص37.

الاجتماعية للافراد وينبغي توظيفهم بطريقة امثل اذ يشكلون اثر اقتصادي إيجابي في المناطق المضيفة من خلال نقل رؤوس أموالهم واعتماد نهج (لاتضر) الذي يعمل على إيجاد فرص عمل لكل من المهجرين واللاجئين والمضيفين ولتعزيز هذا المبدأ يفضلا عن تسهيل وصول صادارات االبلد المضيف الى الأسواق الدولية والذسي يسير جنبا الى جنب مع التزام البلد المضيف بمراجعة لوائح العمل تدريجيا (للسماح للمهجرين بالحصول على فرص عمل بطريقة اسهل يحتاج استثمار دوليا متعدد الأوجه يشمل الاستثمار المباشر وخاصة القطاع الخاص والمنح إضافة على الحصول على تمويل ميسر بشروط مناسبة

المطلب الثاني :-الأطر الدولية لتعاون وإعادة اندماج المهجرين قسراً في العراق.

يلاحظ على التشريعات الدولية لم تتطرق لمسألة التهجير الداخلي حتى عام (1992) بعد قيام الأمين العام للأمم المتحدة وبناء على طلب لجنة حقوق الإنسان بتعيين ممثل عنه لدراسة أسباب ونتائج التهجير الداخلي ووضع إطار للترتيبات المؤسسية الدولية اللازمة لحل كافة مشاكل المهجرين,وتولت بعد ذلك الجهود الحكومية للاستعانة بالمجتمع الدولي في حالة عدم قدرتها أو عدم توفر إمكانيات لمساعدة المهجرين في بلدانهم (1)وفق مايأتي :-

أولا :- المبادئ التوجيهية لتنظيم التهجير القسري

وفي عام (1997) أصدرت المبادئ التوجيهية أو الارشادية بشأن التهجير الداخلي والتي تهدف لمعاجلة الاحتياجات الأساسية للمهجرين داخلياً من خلال تعيين الحقوق والضمانات ذات العلاقة بحمايتهم(2).

وتشمل ما يأتي:

1. المبادئ العامة.
2. المبادئ المتعلقة بالحماية من التهجير.

لتسهيل عملية الاندماج للمهجرين قسراً كان من الضروري اعتماد نهج متكامل يشمل استراتيجيات متنوعة من ضمنها تنمية قدرات العراق بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة لإدارة حملات التوعية بشكل فعال، إدارة الهجرة ومواجهة النزوح القسري بهدف تحقيق العودة الآمنة الطوعية.

[1] وليم نجيب جورج نصار، مصدر سبق ذكره، ص364.

[2] سعد الدين صالح، مصدر سبق ذكره، ص38.

ثانيا :- الجهود الدولية لإعادة الاندماج المجتمعي للمهجرين قسرا في العراق

وفي عام (2020) جرى تعاون دولي لغرض تنظيم عودة المهاجرين قسرا وقام المركز الدولي لدراسة سياسة الهجرة في بغداد بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والذي تم دمجه فيما بعد ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة والذي يسعى لتنمية الأنشطة التوعوية والإرشاد وتقديم خدمات للمهجرين كالتدريبات المصممة خصيصاً لبناء معارفهم ومهاراتهم والرسائل النصية المعلوماتية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مسائل الهجرة والقوانين والإجراءات.

وفي عام (2021) ركز مشروع خطة العمل الخاص بالتعاون بين العراق والاتحاد الأوربي لتكثيف الجهود لإدارة الهجرة ومواجهة النزوح القسري وتقديم الدعم بتقديم الاستشارات والحوالات المالية لمقدمي الخدمات والتي تتمثل بما يأتي:- ([1])

1. إنشاء مشاريع صغيرة.
2. تدريب مهني وتعليمي للافراد.
3. مساعدة قانونية.
4. مساعدة طبية.
5. مساعدة نقدية.

إضافة الى التعاون بين وزارة الهجرة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية (ومبادرة التمويل الألمانية للأمن البشري) في العراق والذي يهدف الى مساعدة الأفراد العاطلين عن العمل والمجتمعات الضعيفة بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للعائدين من التهجير(2).

وبعد عام (2023) تولت الحكومة العراقية ملكية المبادرة حيث أجرت العديد من المناقشات لتنفيذ الحملة واشرفت على (45)منتدىً ثقافياً في جميع المحافظات لنشر المعلومات حول المخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية.

وهناك العديد من الجهات غير الحكومية في العراق تفاعلت مع المنظمة الدولية للهجرة ومؤسسة (روانجا) لتكنولوجيا والتدريب، وقامت بتنفيذ برنامج عالمي بعنوان (الهجرة والتنمية) لدعم الأشخاص لتسهيل إعادة إدماج العائدين عبر تدابير دعم شخصية متنوعة والمساعدة في إنشاء وتطوير الأعمال التجارية امتد

[1] (السياسة الوطنية لمعالجة النزوح، وزارة الهجرة والمهجرين، تموز، 2008.

[2])السياسة الوطنية لمعالجة النزوح , المصدر السابق .

النطاق الى ما ابعد من الدعم الاقتصادي ليصل لاعادة الإدماج الاجتماعي والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية.

من أجل ضمان العودة الآمنة والمستدامة، يتطلب الأمر خفض لحدة التوترات الاجتماعية، وإصلاحًا أمنيًا، ونظامًا فعالًا للعمل بفعالية في سياق النزاعات المحلية والسياسية، فإن الحكومة أو السلطات المحلية غير قادرة، في بعض الأحيان غير راغبة، في الوفاء بهذه المتطلبات, فإن المؤسسات الرسمية تفشل في معالجة احتياجات المهجرين قسرا والمجتمعات المضيفة إلحاحًا، سواء كان ذلك في شكل خطط طوارئ أو إعادة بناء أو حماية حقوق الإنسان أو العودة المستدامة.

الخاتمة

يتعرض العديد من الافراد في كل عام من مخاطر متعددة في كافة بقاع العالم ولاسيما خطر التهجير القسري حيث يتم اخلاؤهم بشكل غير قانوني مما يولد لديهم صدمة شديدة وانحدار خطر في مستوى المعيشة ولا سيما أولئك المهمشين او المعرضيين للخطر مما يتركهم في كثير من الأحيان بلا مأوى وفي حالة فقر مدقع .

ويلاحظ اختلاط مفهوم التهجير القسري مع العديد من المفاهيم المقاربة فنلاحظ مايفصل بين التهجير القسري والنزوح قوة ضاغطة وقد تكون هذه القوة منظمة في نشاطها مثل حكومة او حزب ام نزوح فيشير الى ما تتخذه مجموعة اجتماعية معينة او افراد لا سباب معينة كالخلل الأمني او الاقتصادي في مناطق تواجدهم مما يدفعهم باتجاه اتخاذ قرار مغادرة مناطقهم, الملفات التي تعالج قضية نقل السكان من مكان الى اخر عبر القوة القسرية اوجدت ثقوبا واسعة في دار السلم والامن الدوليين .

الاستنتاجات

1- اتفاق على ترتيبات الوصول والأمن لضمان العودة الطوعية الآمنة للنازحين إلى مناطقهم الأصلية.

2- المساهمة في تبسيط إجراءات الدخول والتنقل بين المحافظات العراقية من خلال التقليل من معاناة المهجرين والنازحين قسرا .

3- استعادة البنى التحتية والمصالحة المجتمعية يساهم دمج النازحين داخليا .

4- تطوير استراتيجية شاملة لدعم العودة المستدامة .

التوصيات :-

1- على الحكومة العراقية إيجاد قوة وطنية موحدة تتوالى حماية المهجرين .

2- وقف ممارسة الاحتجاز التعسفي للنازحين داخليًا.

3- التأكد من معالجة النزاعات المتعلقة بالأراضي والممتلكات، وإنشاء نظام شامل (يتماشى مع المادة 140 من الدستور) لاستعادة الممتلكات وتعويض النازحين في جميع المحافظات

4- العمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتعزيز سبل المصالحة والتعايش.

5- سد الفجوة بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي من خلال تعزيز المجال غير الرسمي وتوفير وسيلة للانتقال الى النظام الرسمي على حد سواء .

6- التعاون مع المجتمع الدولي توفير التمويل العاجل للمنظمات الأممية والدولية الأخرى التي تعمل مع السلطات العراقية لسد الفجوة التمويلية المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية للنازحين داخليًا.

7- تحقيق التوازن الأمثل بين قطاعات العمل الرسمية وغير الرسمية في حين يمكن زيادة عدد التصاريح العمل الممنوحه للاجئين والمهاجرين مع مرور الوقت .

8- مطالبة الحكومة العراقية بإصدار اعلان بضرورة الالتزام بالمبادئ الدولية الخاصة بالمهجرين داخليا

9- دعوة السلطة التشريعية في العراق بضرورة اعتماد المبادئ التوجيهية للتهجير الداخلي أساسا في تدوين تشريعات خاصة بحقوق وحريات المهجرين داخليا اثناء التهجير وبعده .

10- توفير الدعم والفرص لتأسيس منظمات خاصة بالمهجرين للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم .

11- القيام بحملات إعلامية توضح حقوق المهجرين في الجوانب الصحية والتعليمية والسكن والعمل والحريات المدنية والسياسة والاقتصادية .

قائمة المراجع

الكتب

1- الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (425 هـ) ، تحقيق صفوان عدنان داووي ، ط5 ، دار القلم ، دمشق، ١٤٣٣ هـ- ٢٠١١

-الجوهري ، صحاح اللغة ، بيروت ، 1976.

3- جمال إبراهيم الحيدري ، جريمة ابادة الجنس البشري في ضوء القانون الجنائي الدولي ، ط1 ، مكتبة السنهوري ، بغداد، 2012.

4- حياه ابراهيم محمد ، نبوخذ نصر الثاني ٤٠٦ - ٥٦٢ ق.م ، المؤسسة العامة للانا - والتراث ، بغداد، ١٩٨٢.

-5حسين كريم حمد ، التحليل المكاني للهجرة القسرية الوافدة إلى مدينة الكوت ، بحث غير منشور ، كلية التربية - جامعة واسط ، 2018.

6- خالد رمزي البزايعة: جرائم الحرب في الفقه السلامي والقانون الدولي ، دار النقاش ، عمان ، 2007.

7- خوسية راندروهابر العراق والبحث عن حلول ، نشرة الهجرة القسرية في العراق ، جامعة اكسفورد ، 2007.

8- عدنان ياسين مصطفى وفنار سالم عطوان ، التهجير القسري والامن الانساني ، دراسة اجتماعية ، العدد 23 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2020.

9- عطوان حسين : الشعراء الصعاليك في العصر الاموي ، القاهرة ، ١٩٧٨.

-10 علي حنوش ، العراق ، مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل ، دار الكنوز الاردنية ، الاردن ، 2013 .

11- صباح حسن عزيز ، جريمة التهجير القسري ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق - جامعة النهرين ، 2015.

12-سيتابالي، الهجرة واللاجئون في قضايا السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للترجمة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

13- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية : (نشأتها ونظامها الاساسي) مطابع روز اليوسف الجديد ، 2001.

-14 معن خليل عمر، رواد الفكر الاجتماعي ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر بيروت ، 1981 .

15-مصطفى الخشاب ، دراسات في الاجتماع العائلي ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1981 ،

16- هاري ساركز ، عظمة بابل ترجمة د. عامر سليمان ابراهيم ، دار الكتب للطباعة والنشر (ب .ت).

17-ورقاء محمد رحيم، التهجير القسري واثره في التكيف الاجتماعي في العراق (مرحلة ما بعد داعش) بغداد ، 2021.

18- وليم نجيب جورج نصار، مفهوم الجرائم ضد الانسانية في القانون الدولي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، بيروت ، 2008.

اطاريح ورسائل الماجستير

1- ايمان عبد الوهاب موسى، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، دراسة ميدانية للمهاجرين العراقية في سوريا ومصر، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب – جامعة بغداد ، 2015.

2- صباح حسن عزيز، جريمة التهجير القسري، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015:

-الدوريات

1- ايمان حمادي رجب، التهجير القسري في محافظة نيوى: دراسة ميدانية اجتماعية سياسية ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، العدد 3 المجلد 14 ، كلية الاداب – جامعة الموصل، العراق / 2018.

2- الهجرة القسرية للاقليات الاثنية والدينية في المناطق المتنازع عليها في العراق : دراسة حالة الاقليات الايزيدية بعد عام 2014، مجلة سياسات عربية ، العدد 49 ، بيروت ،2021 .

3- بلا ,التوجهات الانتروبولوجية لدراسة النزوح ، بحث في الانثروبولوجيا الثقافية ، مجلة نسق ، العدد 5 ، مجلد 35، بغداد ، 2022.

4- توماس هايلاند اريكسن، العرقية والقومية، وجهة نظر انثروبولوجية، ترجمة لاهي عبد الحسن، سلسلة عالم المعرفة، العدد 393، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، أكتوبر، 2012.

5- حسين سيد نور جلال ، سياسة التهجير القسري في العراق القديم الاسباب والنتائج، مجلة : كلية التربية – جامعة واسط ، ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي السابع ، الجزء الأول ، 2014.

6- شاعة محمد، جامعة محمد، الهجرة القسرية: إطار نظري لتحصيل الأسباب والتداعيات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (13)، جامعة محمد بورضيان ، المسيلة، الجزائر، 2017.

7- سعيد الدين صالح عبد، الآليات القانونية لحماية المدنيين من التهجير القسري، مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات قانونية، العدد 2، المجلد 5، 2022.

8سلام عبد الرزاق، حقوق المهجرين قسرياً في القانون الدولي، مجلة المدى العدد 998 بغداد، 21، تموز، 2007.

9- عدنان ياسين مصطفى وفنار سالم عطوان ، التهجير القسري والامن الانساني ، دراسة اجتماعية ، العدد 23 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2020.

10 -مجموعة من الباحثين ، النزوح الكبير - ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية . كتاب المركز رقم (4) ، بغداد ، 2016.

11-مصطفى عبد العزيز مرسي، معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16 نوفمبر، 2008.

12-لبنى عصام عزام، الهجرة القسرية في المنطقة العربية، نظرة عامة، المغترب العربي، نشرة غير دورية تصدرها إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، العدد الرابع، خريف 2015.

13- نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، عدد 38، جامعة أكسفورد، 2011

التقارير

1- IRAQ DISPLACEMENT CRISIS (2014-2014), ma to lom un MIGRATION, .2018 October,

2-وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المنظمة الدولية للهجرة.

3- التقرير الوطني للتنمية البشرية ، 2008 -

4--2008.السياسة الوطنية لمعالجة النزوح، وزارة الهجرة والمهجرين، تموز،

-المراجع باللغة الإنكليزية

1-UNITED, NATIONS, multiling Demographic. Dick Inary, 1958-

التقارير

2-IRAQ DISPLACEMENT CRISIS (2014-2014), ma to lom un MIGRATION, 2018 October,

مصادر الانترنت

-اصدارات محموعة البنك الدولي .https://www.albank aldawi.org/ar

- عبد الوهاب المسيري : التهجير الاشوري والبابلي للعبرانيين منشور على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني www.elmessiri.com/encyclopedia/Jewis

- الذكرى السادسة والعشرين لانتفاضة جنوب وشمال العراق عام 1991

http://ar.qantara.decontent:

[1] – اياد عطيبة الخالدي ، الهجرة العراقية الثالثة

Almadapaper.net

علي بشار أغوان، ضريبة العراق الجديد عن النزوح والتهجير.

https://Jummat.media/eti

ورقاء محمد رحيم، التهجير القسري وأثره في التكيف الاجتماعي في العراق. مرحلة ما بعد داعش،

www.alawaj.com

[1] وفاء صبر نزال، الابعاد الاجتماعية والنفسية للتهجير القسري للعوائل النازحة في العراق،

www.alawaj.com

[1] تقرير حول أوضاع النازحين، المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب https://iraqicenter–

fdec.org/archives/9967